

آثار " اليورو " على التجارة الخارجية للدول العربية (مع دراسة حالة الجزائر)

د. براق محمد - جامعة الجزائر
مولاي لخضر عبد الرزاق - جامعة ورقلة.
حوتية عمر - ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي.

أولاً : ظهور اليورو وتأسيس الدول الأعضاء

تأسس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (منطقة اليورو) بموجب اتفاقية ماستريخت عام 1992. ويتطلب الانتماء إلى هذا الاتحاد الموافقة على الاتفاقية بالاقتراع العام كقاعدة عامة، كما يتعين أن تستجيب الدولة لمعايير التقارب الأربعة¹:

- ألا يكون معدل التضخم مرتفعاً بحيث يهدد استقرار أسعار السلع والخدمات.
 - تقليص أسعار الفائدة حتى يمكن للقطاع الخاص زيادة استثماراته.
 - ألا يتعدى الحجم الأقصى للديون 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - ألا يزيد عجز الميزانية على 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- وحسب ميثاق الاستقرار والنمو الذي وافق عليه مؤتمر قمة دبلن عام 1996 بات من الضروري احترام هذه المعايير بصورة مستمرة وإلا تعرض البلد المخالف لغرامات مالية كبيرة.
- وتطبيقاً لهذه المعايير واستناداً إلى نصوص الاتفاقية تم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الاقتصادي والنقدي باستثناء اليونان، فأصبح عدد أعضاء الاتحاد 11 دولة. أما الدول التي لم تتقدم بطلب العضوية فهي السويد والدانمارك وبريطانيا وتعامل عملاتها معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التعاقدية مقابل اليورو، أي حسب السوق. ورغم أن بريطانيا خارج منطقة اليورو فإن اتفاقية ماستريخت منحتها حق الانضمام عندما تزول الأسباب التي تحول دون ذلك².
- وقد مر تطبيق اليورو بالمراحل التالية³:

الفترة الأولى: بدأت في مطلع عام 1999 واستمرت لغاية نهاية عام 2001، حيث اعتبر فيها اليورو عملة رسمية لكنها حسابية، أي غير متداولة. وقد كان من اللازم في بداية هذه الفترة تحديد سعر نهائي لا يقبل المراجعة لتعادل العملات الوطنية مع العملة الجديدة، وباتت هذه العملات "التعبير الفرعي لليورو"، فالمارك الألماني ليس سوى 0,511 يورو والفرنك الفرنسي ليس سوى 0,152 يورو وهكذا.

¹ د صباح نعوش، اثر تطبيق اليورو على الاقتصاد العالمي www.aljazeera.net

² حسب تقدير المعارضين البريطانيين تتضمن العملة الموحدة عدة مساوئ، فهي تحول الاختصاصات النقدية إلى جهاز أوروبي مركزي، وبالتالي تفقد الدولة مظهراً أساسياً من مظاهر سيادتها. كما يقود الانتماء للمنطقة إلى فقدان سلاح خفض قيمة الجنيه الإسترليني الذي يستخدم لتنمية الصادرات وتحسين مستوى العمالة. ومن زاوية أخرى لا يوجد استعداد لتعديل نظام صنع القرارات النقدية، فلا يتمتع بنك إنجلترا بصلاحيات تغيير أسعار الفائدة على الجنيه بل يقدم مقترحاته للحكومة التي تتخذ القرار بهذا الشأن، ويتناقض هذا النظام مع اتفاقية ماستريخت التي تؤكد ضرورة عدم تدخل الحكومات في القرارات النقدية.

³ صباح نعوش ، مرجع سابق.

الفترة الثانية: بدأت اعتباراً من مطلع عام 2002 ليصبح اليورو عملة متداولة بشكل أوراق نقدية بسبع فئات من 5 إلى 500 يورو، وبشكل قطع معدنية بثمانية فئات من سنت واحد - وهو الجزء المئوي للعملة الموحدة - وإلى 2 يورو. وتزامن طرح اليورو مع سحب العملات الوطنية تدريجياً لغاية اليوم الأخير من شهر يونيو/حزيران 2002، وأصبح بعد ها اليورو العملة الوحيدة المتداولة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، أما العملات الوطنية التي لم تسحب فلا يمكن استبدالها إلا في البنوك المركزية، وتسقط بعد مضي عشر سنوات بالنسبة للفئات الورقية وسنة واحدة للقطع المعدنية. وسوف سوف تزداد منطقة اليورو اتساعاً بعد ما انضمت عشر دول، من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي بعد العام 2004.

وقد ارتفع عدد دول الاتحاد الأوروبي ليصل إلى 25 دولة، حيث تتواصل المفاوضات معها من أجل ضمان تأهلها للاندماج في الوحدة الأوروبية⁴.

ثانياً : أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية

مما لا شك أن دخول اليورو في مجال التداول في الأسواق العالمية له تأثيرات على اقتصاديات الدول العربية أهمها التجارة الخارجية و النفط و المصارف العربية و حركة رؤوس الأموال العربية و العمالة وفي هذا العنصر سوف نتطرق إلى تأثيرات اليورو في المجالات التالية:

1- أثر اليورو على المصارف العربية وحركة رأس المال:

توجهت الدول العربية منذ عدة سنوات إلى زيادة استثماراتها في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك في أعقاب فورة أسعار النفط، وكانت المصارف العربية إحدى وسائل هذه الاستثمارات في الاتحاد الأوروبي، حيث حدث توسع سريع في المصارف العربية المقامة في دول الاتحاد الأوروبي، كما تم إقامة مصارف عربية أوروبية مشتركة، وقد تركزت معظم هذه المصارف في لندن وحدها، حيث يوجد بالاتحاد الأوروبي ما يزيد على 125 مصرفاً عربياً منها 80 مصرفاً في لندن، وقد أدى هذا التواجد المصرفي العربي في دول الاتحاد الأوروبي إلى زيادة درجة التشابك الاقتصادي بين الطرفين، وجعل القطاع المصرفي العربي أكثر عرضة للتأثر بأي تطور في الاتحاد الأوروبي وخاصة بالنسبة لليورو.

وفي ظل استخدام اليورو زادت احتمالات تأثر المصارف العربية، فاليورو سيحدث تغييرات جذرية في عمليات المصارف المراسلة سواء داخل أم خارج الاتحاد الأوروبي، حيث إن هناك توقعاً بتقليص شبكة البنوك المراسلة، وحدث انخفاض كبير في إيراداتها، ومواجهة منافسة شديدة في مجال عملها، وسوف يكون تأثر البنوك العربية صغيرة الحجم أكثر من غيرها بسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليف التكنولوجيا الجديدة اللازمة للتعامل مع المستندات التي تتجم عن استخدام اليورو.

كما بدأت معظم البنوك المركزية العربية تتجه إلى الاحتفاظ باحتياطيات من اليورو؛ لأنها تتحمل تكاليف تسوية المعاملات بين الدول العربية بعضها ببعض، وبينها وبين مراسليها الأوروبيين، ومن ثم سيكون هناك زيادة في الطلب على اليورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية بمرور الوقت⁵.

وقد بدأت بعض الدول العربية تستخدم اليورو لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك العربية بسبب تغير أسعار الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار باعتباره العملة الحالية لتسوية معظم المعاملات العربية.

من جانب آخر سوف يكون هناك حركة لرؤوس الأموال العربية باتجاه الاتحاد الأوروبي متمثلة في الاستثمارات العربية التي تسعى للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة التي تتقدم فيها

⁴ تشمل لائحة الدول المنضمة مؤخراً للاتحاد الأوروبي كلا من: استونيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، المجر، جمهورية السلوفاك، جمهورية التشيك، مالطا، قبرص. كما يتواصل الحوار أيضاً مع ثلاث دول أخرى مرشحة للانضمام إلى الاتحاد في موعد لاحق (لن يكون قبل العام 2007) هي: بلغاريا، رومانيا وتركيا.

⁵ مغاوري شلبي: العرب و اليورو، منافع اقتصادية و آثار متوقعة، <http://www.islam-online.net>

تكاليف التحويل بين العملات وتزيد فيها الكفاءة الإنتاجية، والعائد على الاستثمارات، وسوف تتحرك هذه الأموال من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل دول الخليج العربية، مما يؤثر على نصيب الدول العربية الأخرى المستقبلية لرؤوس الأموال العربية مثل مصر وسوريا والأردن وتونس.

في الوقت نفسه من المتوقع أن يكون هناك تراجعاً في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي، وذلك بسبب المزايا التي سوف يخلقها اليورو للاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي، أيضاً هناك احتمال لتراجع القروض والمنح والمعونات التي تقدم للدول العربية؛ وذلك لأن حرص الدول الأوروبية على استقرار اليورو سوف يحتم عليها تقديم المساعدة والعون لأي دولة عضو يصادفها أي مشاكل أو معوقات، وذلك حتى لا تمتد آثار ذلك إلى بقية الدول الأعضاء ويؤثر على استقرار اليورو، والمتوقع أن يكون ذلك على حساب حركة رأس المال إلى خارج الاتحاد الأوروبي ومنها الدول العربية سواء في صورة قروض أم منح أم معونات.

2- أثر اليورو على حركة العمالة العربية:

من المعروف أن الاتحاد الأوروبي يواجه مشكلة بطالة يمكن اعتبارها حادة، ولذلك من المتوقع أن تلقي هذه المشكلة بأسبابها على السياسات النقدية والمالية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي أو التي تتبعها الحكومات الوطنية، وكان ذلك واضحاً في عام 1999م عندما نشأ خلاف في داخل الاتحاد الأوروبي بشأن تخفيض سعر الفائدة والذي طالب به أغلب وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات وخلق مزيد من فرص العمل في حين عارض ذلك في البداية مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي، ولكن في النهاية تم تخفيض سعر الفائدة بمقدار 0.5%، ثم رفع مرة أخرى إلى 4.75% في محاولة للتغلب على تراجع اليورو أمام الدولار، ومن هنا يمكن القول إن قضية البطالة في الاتحاد الأوروبي ستلعب دوراً هاماً في السياسات الاقتصادية لمنطقة اليورو.

ومن المعروف أن وجود عملة أوروبية موحدة سيشجع على زيادة حركة العمالة بين الدول الأعضاء، وذلك في ظل الشفافية في الأجور التي سيخلقها اليورو، وسوف يؤدي ذلك إلى مطالبة العمالة في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مع العمال في الدول الأخرى الأعضاء باليورو، مما سينتشر العلاقة بين الأجور والإنتاجية في الدول الأعضاء، ويؤدي إلى تنشيط النقابات والمؤسسات العمالية في دول اليورو، وقد يؤدي ذلك في الغالب إلى إعادة هيكلة العمالة الأوروبية، وذلك بإعطاء أولوية أكثر للعمالة الوطنية الأوروبية، وخاصة في ظل وجود جماعات ضغط تطالب الحكومات بمناهضة العمالة الأجنبية وخاصة الوافدة من دول العالم الثالث وتحديدًا من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁶.

ومن ثم فإن هذه الإجراءات سوف تؤثر على حركة العمالة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث ستتقلص هذه الحركة، إلى جانب ذلك سوف تعاني العمالة العربية في هذه الدول من بعض الإجراءات التي تضيق عليها الخناق وخاصة العمالة غير القانونية، وسوف تكون أكثر الدول العربية تضرراً من هذه الإجراءات دول المغرب العربي وخاصة تونس والمغرب؛ لأن العمالة من هذه الدول تشكل نسبة كبيرة من إجمالي العمالة العربية في الاتحاد الأوروبي، حيث يقال: إن العمالة العربية من المغرب وتونس قد ساهمت في بناء بيت من كل ثلاثة بيوت في أوروبا؛ ولذلك لا بد من إعادة طرح قضية حركة وحقوق العمالة العربية إلى دول الاتحاد من خلال مفاوضات اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية.

3- أثر اليورو على النمو الاقتصادي و الاستثمار في الدول العربية :

نتيجة للمكاسب الاقتصادية لليورو تتحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وسيتوسع إذا السوق الأوروبي من حيث حجم أنشطته الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد. من هذا الجانب يرتفع الطلب على السلع غير الأوروبية بما فيها العربية. لكن تحقق هذا الأثر

⁶ مغاوري شلبي، نفس المرجع السابق

الإيجابي يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية العربية في تلبية ذلك الطلب وعلى مقدرتها التنافسية للسلع المماثلة الأوروبية والآسيوية والأميركية.

ومما لا شك فيه أن هذه الأجهزة تحتاج إلى إصلاحات وجهود كبيرة لبلوغ تلك الدرجة والمقدرة. وعلى المدى القصير لا ينتظر إذا تحسن الصادرات العربية بشكل ملحوظ، وبات من اللازم تمتين التعاون الاقتصادي العربي البيني بغية تطوير حجم الإنتاج وتحسين نوعيته في الميدانين الصناعي والزراعي. ولا تقتصر ضرورة التطوير والتحسين على تأثير اليورو بل تمتد لتشمل النظام التجاري العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات الخارجية والمنافسة الشديدة⁷.

4- أثر اليورو على أسعار الفائدة لرؤوس الأموال الأوروبية:

تؤثر العملة الجديدة في الالتزامات المالية العربية بفعل هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية. ومقارنة بالفترة السابقة على عام 1996 تراجعت أسعار الفائدة في جميع دول منطقة اليورو بموجب معايير التقارب، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت خدمة الديون الخارجية الأمر الذي يفضي إلى توفير أموال للدول المدينة فيتحسن مركز ميزان مدفوعاتها. لكن حجم هذا التوفير يتوقف على أهمية القروض الخارجية المقومة باليورو (أو بإحدى العملات الوطنية الأوروبية). لذلك تستفيد الجزائر والمغرب ومصر من اليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين لا تحقق الدول العربية الأخرى مثل هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار.

ثالثا : أثر اليورو على العلاقات التجارية العربية الأوروبية

قررت بعض الدول العربية مؤخرا استخدام اليورو في حساباتها النقدية وتعاملاتها التجارية بدلاً من الدولار أو بجانبه، في الوقت الذي تدرس فيه دول عربية أخرى هذا الموضوع، ويأتي هذا التصرف من جانب الدول العربية في الوقت الذي تراجع فيه اليورو أمام الدولار ليفقد أكثر من 30% من قيمته منذ يناير 1999م، وليصل إلى أدنى مستوياته على الإطلاق أمام الدولار خلال شهر أكتوبر 2000م ليحقق حوالي 83 سنتاً بعد أن كان اليورو يعادل 1.6 دولاراً⁸، ولذلك كان من الأهمية التعرف على آثار اليورو على الاقتصاديات العربية وخاصة في مجال التجارة الخارجية، وتجارة النفط.

1- أثر اليورو على التجارة العربية الخارجية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية؛ وقد بلغت حصته من إجمالي الصادرات العربية لسنة 2002 حوالي 27.4 %، بينما بلغت حصته من إجمالي الواردات العربية لنفس السنة حوالي 43.5 %، وهي في تزايد مستمر، حيث تشهد العلاقات الاقتصادية انتعاش ملحوظ جراء إبرام العديد من الدول العربية ومن بينها الجزائر وتونس والمغرب والأردن وفلسطين، ومن المتوقع أن تصل مصر وسوريا إلى اتفاق مماثل، كما تسعى دول مجلس التعاون لإبرام اتفاق منطقة تجارة حرة مع دول اليورو⁹ (7). ويوضح لنا الجدول التالي اتجاه تطور التجارة العربية مع دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم

⁷ د صباح نعوش موقع جريدة البيان على الإنترنت <http://www.albayan.co.ae>

⁸ مغاوري شلبي نفس المرجع السابق

⁹ مغاوري شلبي نفس المرجع السابق

الجدول رقم (01) اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية 1999 - 2003 (نسب مئوية)

الواردات العربية					الصادرات العربية					
2003 *	2002	2001	2000	1999	2003 *	2002	2001	2000	1999	
10.3	10.7	10.4	9.9	9.2	8.2	8.4	7.5	6.3	7.9	الدول العربية
14.5	14.8	14.0	14.2	14.2	9.8	9.7	9.9	10.0	9.9	الولايات المتحدة
8.6	8.7	9.0	9.1	8.9	18.4	18.1	18.2	18.3	17.8	اليابان
44.2	43.5	42.2	42.0	41.3	27.6	27.4	27.9	28.0	26.4	الاتحاد الأوروبي
6.3	6.1	6.4	6.4	6.1	12.6	12.3	12.5	12.8	11.6	دول ج. ش. آسيا
16.1	16.2	18.0	18.4	20.3	23.4	24.1	24.0	24.6	26.4	باقي دول العالم
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

* تقديرات أولية.

المصدر : الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 ، ومصادر أخرى.

و في هذا الإطار بدأت دول الاتحاد الأوروبي في تسعير صادراتها باليورو بدلاً من العملات الأوروبية الوطنية، في ظل تزايد حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبي قياساً بالسلع والخدمات ذات المنشأ الأمريكي، ولكن هذا لا يمنع أن السلع العربية باستثناء النفط الخام سوف تقل قدرتها على منافسة السلع الأوروبية المثيلة بسبب انخفاض تكاليف إنتاج الأخيرة في ظل استخدام اليورو وإلغاء تكاليف تحويل العملة بين الدول الأوروبية، وربما يدفع ذلك بعض المنتجين العرب إلى إتباع سياسة "النفوذ إلى السوق الأوروبية من داخلها"، عن طريق زيادة استثماراتهم في الاتحاد الأوروبي للاستفادة من ارتفاع العائد على الاستثمار في دول الاتحاد بسبب زيادة الكفاءة الإنتاجية، وإن كان ذلك يرتبط في الوقت نفسه بالقوانين التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي.

ومن الملاحظ أن انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، ويشجع على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض تكلفة الواردات منه مقارنة بالواردات من أمريكا، وهو ما يؤدي إلى زيادة التجارة العربية الأوروبية وخاصة في جانب الواردات العربية.

لذا يتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو لتسوية ثمن وارداتها من الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أيضاً أن تلجأ الدول العربية هي الأخرى إلى تسعير صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي باليورو، وذلك من أجل زيادة شفافية الأسعار، وكذلك لمقابلة حاجاتها من اليورو مثلما فعلت السعودية والعراق وليبيا وبعض الشركات المصرية ، كشركات التي تصدر الغزل للدول الأوروبية.

2 - أثر اليورو على تجارة النفط العربي :

إن القيمة الحقيقية لسعر برميل النفط العربي تتأثر بعاملين هما: معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط العربي، وتغير سعر صرف عملات هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي، ويمكن متابعة تغير أسعار برميل النفط العربي بالقيمة الاسمية والحقيقية مقوماً بالدولار الأمريكي ، وفق الجدول التالي :

جدول رقم 02 تطور الأسعار الاسمية والحقيقية لبرميل النفط العربي خلال الفترة 1973 - 1998

السنوات	1973	1976	1979	1981	1985	1987	1990	1993	1996	1998
السعر الاسمي	3.07	11.51	17.28	32.50	27	17.73	22.26	16.33	20.29	12.28
أثر تغير أسعار الصرف %	3.07	12.65	16.33	35.13	10.08	18.91	22.34	17.83	21.25	13.99
أثر التضخم %	3.07	8.47	10.02	15.19	10.24	6.38	7.03	4.65	5.36	3.13
السعر الحقيقي	3.07	9.31	9.48	16.42	15.20	6.81	7.05	5.08	5.61	3.56

المصدر: مجلة النفط و التعاون العربي الأمانة العامة لمنظمة أوبك، مجلد 25، العدد 1999، ص 30

من الجدول التالي يلاحظ ما يلي:

- لقد زادت الأسعار الاسمية بمعدل 20% سنوياً في المتوسط خلال الفترة 1973 - 1998 مع حدوث تذبذبات حادة خلال هذه الفترة.

- الأسعار الحقيقية زادت بمعدل 3.3% سنوياً، وأن التضخم في الدول المستوردة للنفط وتغير أسعار صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار ساهم في تراجع القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي بنسبة 16.7% سنوياً، مع العلم أن تغير سعر الصرف كان أثره إيجابياً، أي أدى إلى تحسن القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي.

ويجب التأكيد على أن انخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي لا يرجع إلى استخدام الدولار كعملة لتسوية التعاملات في النفط، ولكن الأمر يرجع إلى ظروف العرض والطلب في السوق العالمي للنفط؛ وذلك لأن التقلبات في أسعار النفط الاسمية أكثر بكثير من تقلب أسعار صرف العملات المختلفة مقابل الدولار ومنها اليورو.

ومع ظهور اليورو لم تتحمس الدول العربية للتحويل إليه لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط؛ لأن الاعتقاد العربي الغالب أن استخدام الدولار في هذا المجال سيستمر لبعض الوقت، وقد يستمر لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول العربية في الخليج وذلك؛ لأن القاسم الأكبر من وارداتها يتم تسويته بالدولار، وبالتالي فإن هذه الدول ليست في عجلة من أمرها للتحويل إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط، وذلك حتى يظهر اليورو استقراراً وثباتاً في السوق العالمي بعد التقلبات الأخيرة في قيمته أمام الدولار، ولكن من الوارد أن تلجأ بعض الدول العربية وغير العربية المصدرة للنفط مثل ليبيا والجزائر ونيجيريا والنرويج إلى طلب اليورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد الأوروبي؛ وذلك لأنها تستورد من أوروبا معظم وارداتها، ويكون ذلك أكثر احتمالاً في حالة تسعير الدول الأوروبية للواردات العربية منها باليورو، وفي هذه الحالة تكون الدول العربية في حاجة إلى اليورو لتسوية قيمة وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى أية حال إذا تم التحول العربي من الدولار إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط فإن هذا لن يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار الصرف بين الدولار واليورو والين؛ وذلك لأن تعاملات النفط العالمية لا تشكل سوى حوالي 11% من إجمالي ي الجماعي لاستخدام اليورو في تجارة النفط قد لا يحدث إلا بعد تثبت قبول اليورو عالمياً كوسيلة لتسوية المدفوعات.

ونجاح تجارب دول أخرى عربية أو غير عربية في هذا التحول، وإذا فرض وحدث هذا فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن القيمة الحقيقية لأسعار برميل النفط العربي - ومن ثم العوائد الحقيقية لصادرات النفط العربي - سوف تزداد؛ لأن هذا سوف يعتمد بالدرجة الأولى على استقرار قيمة اليورو في أسواق الصرف العالمية وعلى استقرار الأسعار الاسمية لبرميل النفط العربي من ناحية أخرى.

3- أثر اليورو على اقتصاديات الدول المغربية :

تشكل العملة الموحدة اليورو نقلة مالية و نوعية فريدة في تاريخ المعاملات النقدية، الأمر الذي سيدفع البلدان المغربية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة ومراعاة كل الاحتمالات والانعكاسات المرتقبة، وستحمل معها دون شك آمالا في مبادلات تجارية واقتصادية حسنة؛ ورغم هذه الآمال والتفاؤلات يشير المحللون الاقتصاديون إلى أن هذه المرحلة تنطوي على مخاطر بالنسبة للدول الإفريقية بما فيها الدول المغربية، لأنها ستطرح شروطا تعاملية من نوع جديد لا يمكن التكهن بعواقبها في الوقت الحاضر.

من هذا المنطلق يمكن أن تؤدي هذه الشروط المحتملة إلى فرض ضغوطات مالية واقتصادية على دول المغرب العربي، خاصة وأن أبرز المتعاملين الذين يحركون عمليات التصدير والاستيراد كفرنسا، ألمانيا، هولندا، إسبانيا... يشكلون جزءا لا يتجزأ من منطقة اليورو، واستقادتهم من انخفاض كلفة التعاملات ستؤدي بالضرورة إلى التأثير سلبا على الدول غير الأوروبية ومنها الدول المغربية.

غير أن بعض المحللين يرون عكس ذلك تماما، فهم يعتبرون أن التعامل المالي الأوروبي من شأنه تعزيز اندماج الأسواق الأوروبية، و وجود مثل هذه الأسواق المندمجة كليا سيوفر امتيازات عديدة للدول المغربية، ويمكن أن تتحول إلى أداة فاعلة في توجيه التدفقات المالية العالمية نحو هذه المناطق بتعدد الشركات والمتعاملين الذين يعتمدون على اليورو.

إلا أن هذه الفرص يرى المحللون أنها لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع، إلا إذا تم التخطيط لسياسة اقتصادية وإصلاحات جذرية ومالية ذات أبعاد مدروسة، فعلى سبيل المثال فإن البورصات المغربية لم ترق إلى حد الآن إلى مستوى يؤهلها لإدارة التدفقات المالية الكبيرة، بالإضافة إلى التذبذبات التي تعرفها سوق الصرف وضخامة الديون، وهذا ما يطرح مسألة الارتباط النقدي الأوروبي-المغربي مستقبلا

رابعاً : تأثيرات اليورو على العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية

ورثت الجزائر بعد استقلالها تبعية في مجمل القطاعات ، ووضعاً يتسم بالاعتماد على الخارج وعلى الدول الأوروبية بصفة خاصة ، باعتبارها أهم زبون وأهم شريك للجزائر ، وهو ما جعل للوحدة النقدية الأوروبية الموحدة " اليورو " انعكاسات معتبرة على الاقتصاد الجزائري .

1- تأثيرات اليورو على المبادلات الخارجية للجزائر

من المعروف أن الجزائر ترتبط بعلاقات متشابكة مع دول الاتحاد الأوروبي، فالعلاقة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية ليست وليدة اليوم فهي تعود إلى ما قبل الاستقلال وما ترتب عنه من ارتباط في الاقتصاديات خاصة مع الاقتصاد الفرنسي.

1-1- تطور التجارة الخارجية الأورو - جزائرية :

إن هيكلة المبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي لا تختلف كثيراً عن هيكلة المبادلات الخارجية للجزائر؛ و تبقى دول الاتحاد الممول الرئيسي فيما يخص تجارة المواد الغذائية للسوق الجزائرية التي تحتل المرتبة

العاشرة في استيراد المواد الاستهلاكية والمرتبة الأولى في استيراد القمح الصلب في العالم؛ فتجارة القمح الصلب تمثل 90 % من صادرات دول الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر

1-1-1 - العقود الاقتصادية الجزائرية الأوروبية:

عرفت التجارة الخارجية للجزائر نموا ملحوظا ، وتستحوذ فيه دول الاتحاد الأوروبي على حصة الأسد خاصة مع كل من فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا ، ألمانيا ، والتي تسيطر على أكثر من نصف مجموع هذه المبادلات ، مثلما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 03 تطور التجارة الخارجية الأورو - جزائرية للفترة 97 - 2001

السنوات	الواردات %					الصادرات %				
	1997	1998	1999	2000	2001	1997	1998	1999	2000	2001
النمسا	2,11	1,84	1,89	2,20	1,93	2,38	2,10	1,06	0,13	0,0002
بلجيكا	3,77	4,61	4,48	4,54	4,48	4,80	5,72	6,70	4,78	4,33
الدانمارك	0,44	0,59	0,74	0,52	0,67	0,06	0,06	0,06	0,0008	0,02
اسبانيا	19,60	12,25	10,14	10,40	8,87	12,59	14,14	15,30	16,68	18,43
فنلندا	1,15	1,58	1,51	1,83	1,50	0,004	0,002	0,06	0,017	0
فرنسا	39,11	40,78	41,51	41,14	40,92	21,70	24,70	26,67	21,18	23,58
اليونان	0,40	0,51	0,35	0,70	1,11	0,31	0,09	0,33	0,85	0,63
إيرلندا	0,77	0,83	0,97	0,55	0,41	0,008	0	-	0,006	0,0003
إيطاليا	14,66	15,22	15,22	15,98	15,45	17,70	33,17	32,51	32,04	34,87
لوكسمبورغ	0,19	0,03	0,11	0,07	0,12	0,08	0,001	0	0,0004	0
هولندا	2,62	4,15	3,50	3,33	2,54	14,37	13,27	12,80	12,02	11,05
البرتغال	0,35	0,50	0,56	0,63	0,82	1,95	0,84	0,98	1,80	2,50
ألمانيا	10,51	9,79	11,95	13,95	13,46	3,84	3,51	2,62	5,31	1,75
بريطانيا	3,55	5,69	4,69	4,00	4,25	3,84	3,51	2,62	5,31	1,75
السويد	0,94	2,05	1,94	1,05	1,13	0,08	0,06	0,002	0,23	0,09

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الاحصائية ، المديرية العامة للجمارك ، 2001.

من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه نخلص إلى ما يلي :

أ- **الواردات :** نلاحظ نمو متزايد لنسبة الواردات تركز أهمها مع : فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا ، اسبانيا بنسب : 39,11 ، 14,66 ، 10,51 ، 19,60 سنة 1997 على التوالي ، لتصل إلى نسب : 40,92 ، 15,45 ، 13,46 ، 8,87 سنة 2001 على التوالي.

ورغم ضعف النسبة المحققة مع بقية دول الاتحاد الأوروبي ، إلا أنها تبقى مرتقعة عن نظيراتها من الدول العربية ، والتي لا تتعدى في معظم الأحوال 0,50 %.

ب- **الصادرات :** من خلال الجدول نلاحظ بأن كل من إيطاليا وفرنسا يعتبران من الزبائن الأساسيين للجزائر ، حيث ارتفعت نسبة الصادرات معهما من : 17,70 و 21,70 سنة 1997 إلى : 34,87 و 23,58 سنة 2001 ، في حين تنقسم بقية الدول النسب الباقية وبنسب متفاوتة.

وما يلفت الانتباه هو أن نسبة الصادرات مع إيطاليا أكبر من نسبة الواردات ، بسبب العقود المبرمة لشركة سوناطراك مع شركات بترولية إيطالية ، من أجل تموين هذه الأخيرة بالطاقة والنفط خاصة الغاز الطبيعي ، بينما

نجد العكس مع فرنسا نظرا لاعتماد الجزائر عليها في تلبية حاجياتها الاستهلاكية لتعويض عجز القطاعات الانتاجية.

1-1-2- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية :

تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على نسبة كبيرة من صادرات الجزائر بتحقيقها لنسب عالية ، حيث وصلت على سبيل المثال إلى 62,60 % سنة 2001 تأتي على رأسها كل من إيطاليا وفرنسا ، ثم تأتي بعدها منظمة التعاون والتنمية OCED ثم بقية المتعاملين الآخرين ، مثلما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم 04 التجارة الخارجية للجزائر مع مختلف المناطق الاقتصادية لسنة 2001

		الاتحاد الأوروبي	منظمة لتعاون والتطوير الاقتصادي	الدول الأوربية الأخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	لمحيط	دول عربية	دول مغربية	دول إفريقية	المجموع
الصادرات	القيمة	12563	5495	80	13,40	280	0	69	227	5	20040
	النسبة	62,6	27,4	0,4	6,69	1,44	0	0,34	1,13	0,02	100
الواردات	القيمة	5798	2210	604	246	579	89	171	63	8	9760
	النسبة	59,4	22,6	6,19	2,52	5,85	0,91	10,8	0,65	0,01	100

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الاحصائية ، المديرية العامة للجمارك ، 2001.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى مع تعزيزها من سنة إلى أخرى.

1-2-2- تأثيرات اليورو على المبادلات الخارجية للجزائر :

1-2-1- على التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية :

إن الموقع الجغرافي للجزائر جعل من منطقة اليورو كأهم شريك للجزائر ، وما يبرر ذلك هو الخصائص الفنية التقنية للسلع المستوردة من جودة ومسايرة لنمطية المنتجات مهما كان نوعها لهذه المنطقة مصدر هذه المنتجات ، وبالتالي فإن العملة الأوروبية الموحدة لن تعمل لوحدها على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي ، ولكن ستضاف إليها عوامل أخرى كالتطور التكنولوجي والمنافسة.

1-2-2- على الشركاء التجاريين :

ليس هناك تأثير كبير على الشركاء التجاريين للجزائر ، كون أن غالبية صادراتنا تتجه نحو أوروبا ، لكن من شأن ذلك المحافظة على طبيعة الشركاء التجاريين.

2- تأثيرات اليورو على الميزان التجاري :

1-2-1- تطور الميزان التجاري :

يعتبر الميزان التجاري جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة ، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي ، ويمثل الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات.. وخلال الفترة بين 1994 و 1996 سجل الميزان التجاري فائضا لصالح الجزائر سنة 1996 ، و يقدر بـ 2.3 مليار دولار، وزاد هذا الفائض في سنة 1997 إلى 2.7 مليار دولار خلال الأشهر التسع الأولى.

في سنة 2000 ارتفعت نسبة المبادلات لتصل إلى 57.97 % من مجمل الواردات الجزائرية مقابل 62.72 % من الصادرات.

وتبين الإحصائيات بأن الجزائر بدأت تحقق فائضا في ميزانها التجاري منذ سنة 1999 بعد الارتفاع المحسوس في أسعار المحروقات والتي تستحوذ على 95% من مجموع الصادرات الجزائرية.

جدول رقم 05 ور الميزان التجاري وأسعار البترول 1990 - 2001

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01
سعر البرميل ب\$	24.4	20.4	20.1	17.15	16.5	17.5	21.5	19.4	12.85	18	28.7	26.9
رصيد الميزان التجاري بمليار \$	3.1	4.8	3.2	2.5+	-0.86	-0.521	4.277	5.79	1.121	2.959	11.14	5.75

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

2-2- التأثيرات على الميزان التجاري:

2-2-1- التأثيرات على الواردات:

تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من الاتحاد الأوروبي ، حيث وصلت قيمة الواردات سنة 2001 إلى 59.4 % ، وشكلت المواد الغذائية والسلع الصناعية والمعدات والآلات والمواد المصنعة الحصة الأوفر من مجموع الواردات ، وقد لعب القرب الجغرافي من أوروبا دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية ، وسيزداد حجم التبادل باليورو نتيجة :

1- إبرام اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتطلع إلى الانضمام إلى المنطقة الحرة جنوب البحر المتوسط والمقرر إنشاءها مطلع سنة 2010.

2- زيادة المنافسة بين دول الاتحاد وزيادة الشفافية في الأسعار في ظل العملة الموحدة ، مما ينتج عنه تخفيض في الأسعار وتحسين في جودة المنتجات ، وهو ما سيمكن المستورد الجزائري من التوجه إلى السوق الذي يمكن من خلاله تدبير احتياجاته من السلع بأقل تكلفة ممكنة دون مفاجأة من سعر الصرف في هذا السوق. وهو ما يؤدي إلى استفادة المستهلك الجزائري من هذه المزايا . لكن في المقابل نجد أن الاقتصاد الوطني يعاني من بعض الظواهر السلبية التي من شأنها الضرر بمثل هذه المزايا ومنها المنافسة غير النزيهة بين المستوردين الجزائريين ووجود احتكارات لبعضهم بغية محافظتهم على مزايا الأسعار المرتفعة.

2-2-2- التأثيرات على الصادرات :

إن تأثير اليورو على صادرات الجزائر أقل في المدى القصير لكون أغلب صادرات الجزائر مسعرة بالدولار ، كما أن عوائد الصادرات الجزائرية ستتأثر بسبب أي تقلبات في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار ، حيث أن الانخفاض المتزايد لسعر صرف الدولار مقابل اليورو سيؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات . كما أن الأثر الإيجابي على حصيلة الجزائر من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي يعود إلى اختفاء الآثار السلبية المصاحبة للتذبذب في أسعار صرف العملات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي مما يقلل من الأثر على حصيلة الجزائر من الصادرات.

الجدول رقم 06 تطور الصادرات والواردات الجزائرية من وإلى شركائها التجاريين الأوروبيين

وحدة القياس : مليون دولار

الدول	الصادرات				الواردات			
	سنة 2000	النسبة %	سنة 2001	النسبة %	سنة 2000	النسبة %	سنة 2001	النسبة %
النمسا	18,479	0,133	0,024	0,00019	115,661	2,201	113,779	1,933
بلجيكا	659,6	4,78	534,998	4,334	239,013	4,548	263,894	4,483
الدنمارك	0,123	0,0008	2,541	0,0205	27,51	0,524	39,571	0,671
اسبانيا	2331,109	16,689	2300,345	18,63	546,544	10,404	522,424	8,876
فنلندا	2,45	0,0177	0	0	96,637	1,839	88,676	1,506
فرنسا	2922,515	21,18	2910,765	23,58	2162,15	40,927	2408,685	41,148
اليونان	117,297	0,85	78,779	0,638	36,867	0,710	66,613	1,113
إيرلندا	0,93	0,00674	0,04	0,0003	29,303	0,557	24,209	0,411
إيطاليا	4421,178	32,04	4304,264	34,87	812,069	15,454	1042,228	17,709
لكسمبورغ	0,062	0,004	0,0001	0	4,073	0,077	7,312	0,124
هولندا	1659,144	12,02	1364,675	11,057	175,395	3,337	150,02	2,548
البرتغال	249,686	1,8	308,675	2,501	33,146	0,631	48,513	0,824
ألمانيا	733,384	5,31	216,57	1,754	710,209	13,516	792,611	13,466
بريطانيا	648,244	4,698	309,064	2,5	210,304	4,002	250,512	4,256
السويد	32,601	0,236	11,147	0,09	55,651	1,05	66,585	1,113
المجموع	13.796,802	100	12.341,861	100	5254,53	100	5885,578	100

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية ، المديرية العامة للجمارك ، 2001.

3- التأثيرات على تسعيرة البترول والغاز :

منذ أكثر من 50 سنة ظلت أغلبية أسعار المواد الأولية بما فيها المحروقات تحدد بالرجوع إلى الدولار كعملة عالمية أساسية ، مما يترجم هيمنته على أغلبية المبادلات الدولية ، لكن ظهور اليورو غير من هذه الوضعية ، حيث نجد أنه في سنة 1997 استورد الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن 9 مليون برميل يوميا من النفط ومشتقاته متقدما بذلك كلا من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وهو ما يؤهل لليورو بأن يعوض الدولار في هذه الوظيفة على المدى القصير أو المتوسط ، ويتوقع أن يتمكن اليورو في المدى البعيد من تعويض الدولار في هذا الأمر باعتبار أن هذه العملة تتميز بالاستقرار الذي يعتبر من أهم أهداف البنك المركزي الأوروبي.

كما أن نسبة تبعية الاتحاد الأوروبي اتجاه البترول المغربي خاصة الجزائري والليبي هي 15 % من الاستهلاك الكلي ، وبذلك يستوعب 75 % من صادرات البترول والمواد النفطية للدول المغربية .

أما فيما يخص الغاز فقد أصبح موردا هاما بحيث ارتفعت حصيلته من المساهمة في الحصيلة الطاقوية في أوروبا من 7 % سنة 1994 إلى 20 % سنة 2000 ، وهي مرشحة لأن تصل إلى 25 % سنة 2010 ، وفي هذا الإطار هل يساعد اليورو على تكثيف مبادلات المواد الطاقوية بين الجزائر وأوروبا .
إن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى استيراد أكثر من نصف استهلاكه من البترول والغاز ، ولذا لا يمكنه أن يستهين بالطاقات التصديرية لدول الجنوب وخصوصا الجزائر ، أمام تزايد نصيب الغاز في الحصيلة الطاقوية للاتحاد ، وفي المقابل سعي الجزائر إلى الحصول على موارد مالية عن طريق الزيادة في مبيعاتها . وهو ما يدعو إلى تقوية التكامل بين المستهلكين الأوروبيين وممتلكي الموارد الغازية من دول الجنوب المتوسطي والجزائر من بينها ، وفي هذا الإطار يمكن لتحديد أسعار مواد الطاقة باليورو أن :
- يدعم الروابط بين الشركاء في هذا المجال .
- خلق حجة مضادة ، ذلك لأن تقوية العلاقات بين الشركاء من أجل التكامل سيؤدي إلى ارتفاع التبعية اتجاه عدد محدد من الممونين .

- ولهذا فإن اليورو لا يمكنه أن يحدث تأثيرا حاسما على تقوية المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، ولكن يمكن أن يكون له تأثير غير مباشر من خلال استقرار التبادل والتأثير النسبي على الاستثمارات .
وقد شكلت صادرات الجزائر من المحروقات " النفط والغاز " سنة 2001 نسبة 97.19 % من الصادرات العامة ، منها 61 % تتجه نحو الاتحاد الأوروبي ، وهو ما يمكننا من طرح التساؤل التالي :
هل من مصلحة الجزائر فويزة البترول والغاز باليورو بدلا من الدولار ؟

إن الجزائر تتأثر نسبيا بالتقلبات غير المنتظرة بالنسبة للأسعار العالمية مترجمة بالدولار ، ولهذا من الأفضل أن تحدد أسعار بعض المواد الأولية باليورو في حالة تسعير الدول الأوروبية للواردات العربية منها باليورو ولهذا تلجأ الجزائر إلى طلب اليورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد الأوروبي نظرا لكون أن 59 % من الواردات الجزائرية مصدرها أوروبا ، وبهذا سوف تقضي على مخاطر تقلبات أسعار الصرف ، وتمكن الجزائر من المحافظة على قدرتها التنافسية والقضاء على المفارقة الموجودة بين المديونية وحصيلة الصادرات .

وعليه يمكن القول بأنه إذا نجحت العملة الأوروبية الموحدة في اقتحام السوق البترولية فإن الجزائر ستستفيد من هذه الوضعية مستقبلا وذلك بتثبيت أسعار النفط بسلة من العملات مكونة من الدولار الأوروبي والين .

4- الجزائر و الشراكة الأوروبية :

نظرا للعلاقات التجارية الجيدة التي تربط الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي ؛ ومن تحليلنا للنتائج السابقة نجد أن هناك فائض في الميزان التجاري لصالح الجزائر ؛ و من تحليلنا للصادرات الجزائرية نلاحظ أنها تعتمد إلى حد كبير على المحروقات (البترول والغاز الطبيعي)، و التي كانت تمثل سنة 1999 نسبة 95 % و التي تمثل 30 % من الناتج الداخلي الخام و 60 % من ميزانية الدولة ، وهو ما جعل من اتفاق الشراكة ضرورة قصوى ، لكن يجب أن يقوم في إطار يحدد مبادئ العلاقة التي سوف تربط الاقتصاديين معا .

فقد أعطت الجزائر موافقتها على مشروع الأورو-متوسطية سنة 1993 قبل أن توقع على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995 الذي يربط الدول الأوروبية الخمسة عشرة و الدول المتوسطية اثنا عشر، وبدأت مفاوضات الشراكة بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي في 1997/03/04 بمدينة بروكسل، وفي هذا الاجتماع أعلنت السلطات الجزائرية مطالبها التي كانت مغايرة لما تم الاتفاق عليه مع الدول المجاورة؛ هذا الاختلاف في الرؤية يتضح لنا في ثلاثة محاور :

1 - الجانب الاقتصادي يتضح في الانفتاح الكلي للأسواق الذي تطالب به دول الاتحاد الأوروبي، و هذا الطلب رفض من طرف الجزائر ، مقابل ذلك اقترحت أن يكون هناك انفتاح تدريجي للأسواق حتى يتم تطوير الاقتصاد الجزائري .

2- حددت مدة المرحلة الانتقالية اللازمة لإنشاء المنطقة الحرة بـ 12 سنة والجزائر ترفض معايير التدخل في سياسة الحماية الصناعية التي حددت في إعلان برشلونة مقابل الرفع التدريجي للتعريفات الجمركية، فالجزائر تدافع عن مبدأ المراجعة الدورية لمعدلات التعريفات الجمركية كل ثلاثة إلى خمس سنوات فيما يخص القطاع الصناعي الجزائري.

3 - خطوة الجزائر تنص على أن تكون درجة التدخل في التقليل من الحماية في القطاع الصناعي متوازنة مع درجة التدخل الأوروبية في الاقتصاديات العربية.
هذه الخطوة سوف تسمح للجزائر بتأمين الدعم الحقيقي للجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الداخلية التي حددت في ثلاث عناصر:
- تدخل الاتحاد الأوروبي في تحقيق البرنامج الصناعي.
- وضع برنامج خاص لتطوير الصادرات خارج المحروقات.
- توسيع وتوطيد التعاون المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي والذي لم يكن كافيا في السابق.
وقد تم إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 19 ديسمبر من سنة 2001 وقبولها كشريك أساسي وهو ما جعل منه تحديا تواجهه الجزائر ، ويتوقع أن لا يحقق الاقتصاد الجزائري قفزة نوعية سنة 2005، ما يعني والحال هذه، بأنه يجب على الدولار ، العملة التي تشكل أساس المداخيل، ألا ينهار أكثر، وبشرط ألا يرتفع سعر صرف اليورو، كون 70 % من واردات الجزائر تأتي من دول الاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع :

- ¹ د صباح نعوش، اثر تطبيق اليورو على الاقتصاد العالمي www.aljazera.net
- ¹ مغاوري شلبي: العرب و اليورو، منافع اقتصادية و أثار متوقعة، <http://www.islam-online.net>
- ¹ د صباح نعوش موقع جريدة البيان على الإنترنت <http://www.albayan.co.ae>
- فاخر حيدر. الآثار الاقتصادية للوحدة النقدية الأوروبية. مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية العدد 256 جوان 2000.
- صلاح الدين حسن السيسي قضايا اقتصادية معاصرة (الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة، اليورو) عالم الكتب 2003
- بومدين لحسن، مزايا و تكاليف التعاون الاورو متوسطية، رسالة ماجستير (غير مشورة) جامعة تلمسان 2003
- حنيش الحاج، الاورو وانعكاساته على بنية التجارة الخارجية، وأسعار الصرف و المديونية الخارجية الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 2001
- مجلة النفط و التعاون العربي ، العدد 89، 1999م
- المركز الوطني للمعلومات الاحصائية www.ons.dz
- صندوق النقد العربي www.am.org.ae